

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران .

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/١١/٥ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/٤٣٥) تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩
والمتضمن تجريم المتهم المميز بجناية هناك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون
العقوبات والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم .

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

١. القرار الصادر مخالف للأصول والقانون .

٢. إن المحكمة لم تستسغ البيئة بشكل أصولي سليم وأنها ابتعدت عن الواقع .

٣. أخطأت المحكمة من جهة أن قرارها مشوب بفساد الاستدلال والقصور في التعليل
والتسبيب .

٤. خالفت المحكمة في قرارها المميز منطوق أصول المحاكمات الجزائية من جهة أنها لم تبين في قرارها الأسباب .
٥. استبعادها للبيئة الدفاعية مما يشكل مخالفة للقانون .
٦. أخطأت المحكمة بأنها لم تنتج الفرصة الكافية للمتهم بتقديم بيناته الدفاعية .
٧. أخطأت المحكمة بأنها لم تراع حقيقة واقع الحال .
٨. أخطأت المحكمة بوزن البيئة بشكل أصولي سليم .

وبتاريخ ٢٠١٤/١١/٤ وبكتابه رقم (٢٠١٤/٧٢١) رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية رقم (٢٠١٤/٤٣٥) والمفصلة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩ إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر بحق المتهم قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨ وبكتابه رقم (١٧٠٣/٢٠١٤/٤/٢) طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٣/١٢٧١) تاريخ ٢٠١٤/٣/٤ قد أحالت المتهم إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمته عن جرم:

جناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٤/٤٣٥) تاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٤ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

المجني عليها الطفلة
من مواليد ٢٣/٦/٢٠٠٨ وأن
المتهم يعمل في صالون يعود لوالدة والدة المجني عليها في فندق

وبتاريخ ٢٩/٨/٢٠١٤ ذهب المجني عليها مع جدتها إلى الصالون وهناك وأثناء وجود المجني عليها في غرفة المطبخ في الصالون قام المتهم بحمل المجني عليها ووضع يده على فرجها وقام بلعقه وطلب من المجني عليها عدم إخبار أحد وبعد أن غادرت المجني عليها برفقة والدتها وجدتها أخبرتهما بما فعل المتهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحظة .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي خلصت إليها قضت بما يلي :
عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم
بجناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وضع المتهم المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم .
لم يرتضِ المتهم المميز بهذا الحكم بطعن فيه تمييزاً .

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً تأييده .

ورداً على أسباب التمييز :

وعن السبب السادس فمن الرجوع لأوراق الدعوى نجد إن وكيل المتهم قدم بيانات موكله الدفاعية وختمها بالأقوال النهائية بطلب إعلان براءة موكله خلافاً لما جاء بهذا السبب مما يتعين رده .

وعن السبب الخامس فإن محكمة الموضوع إذا ما أخذت وقنعت ببينة النيابة العامة وأبرزت في قرارها هذه البينات وأن ذلك يعني أنها لم تأخذ بالبينة الدفاعية مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن باقي أسباب التمييز جميعها الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز بصفتها محكمة موضوع نجد :

١. من حيث الواقعة المستخلصة :

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البينة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطعت أجزاء منها أثبتتها في متنها وهي بينة قانونية لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها التي نقرأها عليها والثابتة باعتراف المتهم الشرطي الذي قدمت النيابة العامة على أخذه بطوعه واختياره وأن المتهم لم يقدم أية بينة مقنعة على خلافه وشهادات شهود النيابة العامة تكفي للاقتناع بأن المتهم المميز ارتكب ما أسند إليه .

٢. في التطبيقات القانونية :

فإن فعل المتهم المتمثل بحمل المجني عليها ووضع يده على فرجها ومن ثم تنزِيل كلسونها ووضع لسانه على فرجها ومن ثم لعقه فإن أفعاله هذه تشكل خدشاً لعاطفة الحياء العرضي للمجني عليها ومساس في أماكن العفة لديها وهي فرجها وهي من الأماكن التي يحرص الناس على صونها والذود عنها وتشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة (٢٩٩) فإن قانون العقوبات كما انتهى إلى ذلك القرار المميز.

٣. إن العقوبة المفروضة على المتهم المميز تقع ضمن حدودها القانونية وعليه فإن محكمتنا تقر محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قرار التجريم والحكم الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب.

أما كون الحكم مميزاً بحكم القانون فقد جاء القرار المميز مستجماً لمقوماته ومشتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه مما يتعين معه تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٢/١١ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / ف. أ.